الاستخبارات العسكرية، يهوشوا ساغي، بعقد مؤتمر صحافي، عشية ١٩٨٢/١/٣١، للتهديد بضرب الثورة في لبنان انتقاماً. كما أطلقت التحذيرات باتجاه الأردن، كما جاء على لسان رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، موشي أرينس. والأرجح أن عملية الغور لم تكن الأخيرة ضمن اتجاه تصعيد العمل العسكري في الداخل كمياً ونوعياً.

الحرب الاسرائيلية المضادة: منذ أن انطلقت الانتفاضة الشعبية العارمة في فلسطين المحتلة، ليس في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فحسب، بل وفي القسم المحتل عام ١٩٤٨ أيضاً، وسلطات الاحتلال الاسرائيلي تحاول أن تجهض التحرك الشعبي، وتحمل الشعب الفلسطيني على هجرة الأرض ومن ثم المناطق المحتلة كلياً. وكان من علامات فشل هذه السلطات في خطتها، إطلاقها لمؤامرة «الادارة المدنية» التي تمهد الطريق لإعلان «الحكم الذاتي» الذي يطرحه مناحيم بيغن. وينعكس الفشل الاسرائيلي كذلك في حرب خفية متنامية تطلقها جهات اسرائيلية عدة ضد أهالي الأرض المحتلة. ويلاحظ أنه، خلال الشهرين المنصرمين، ازدادت عمليات التعرض للمواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم من قبل جيش الاحتلال بل ومن قبل المستوطنين الصهاينة «المدنيين» ومن «عملاء روابط القرى». وشملت أعمال التعرض هذه الاعتداء بالضرب أو باطلاق النار على المواطنين، مثل حرق سيارة في بيت ساحور (١٩٨١/١٢/٢) وقتل ثلاثة شبان في رفح أثناء التظاهر (١٩٨١/١٢/٧) والاعتداء على ما مجموعه ٦٠ مواطناً عربياً من العاملين في الغور (حتى تاريخ ١٩٨٢/١/١٨) واطلاق النار من قبل عملاء روابط القرى في أكثر من مناسبة في قرية بلعين وفي بيت ساحور (في ١٩٨٢/١/٣١، على سبيل المثال). ولم تقتصر أعمال الاعتداء هذه على الحوادث الفردية، بل شملت أعمال هدم المنازل؛ حيث هدم منزل في الخليل في ١٩٨١/١٢/٢٠، وأغلقت متاجر عدة في غزة والخليل، ومنعت إعادة بناء البيوت التي هدمت سابقاً في بيت ساحور وغيرها، فيما هدم منزل آخر في قرية بيت عوريف، قضاء نابلس، و ٢٣ منزلاً في القدس في ١٩٨٢/١/٢٦. وشهدت المناطق المحتلة كذلك عمليات مستمرة للاستيلاء على الأرض كما حصل في منطقة عزون قضاء نابلس، وقرية جيب قضاء رام الله، ومنطقة فريديس قضاء بيت لحم، في ٨ و ١١ و ١٩٨٢/١/٢٧. وشهدت مدينة قلقيلية عمليات اقتلاع الأشجار وشهدت الضفة إقامة مستوطنات جديدة في كل من رام الله (مستوطنتان) وأخرى في الجليل، ويذكر أن ما مجموعه ١٠ نقاط عسكرية أقيمت في الضفة الغربية، خلال الشهرين المنصرمين، تمهيداً لتحويلها إلى نقاط استيطان. وحين ينظر المرء إلى مجموع هذه الممارسات ويلاحظ أنها تزداد عدداً وكثافة، وأن الجنود أو المستوطنين المسلحين يقومون بها، يجد أن ما يدور في الأرض المحتلة حالياً ليس سوى حرب مضادة تقوم بها قوات عسكرية «نظامية» و «غير نظامية» اسرائيلية، وتتسم هذه الأعمال بالطابع العسكري البحت؛ مما يبرر اعتبارها حرباً فعلية. وما يؤكد هذا القول هو قيام العدو بحملة واسعة في منطقة الجليل خاصة؛ حيث اصطدم حرس الحدود مع بدو الجليل في ١٩٨١/١٢/٤؛ مما أدى إلى جرح واعتقال عدد من المواطنين الفلسطينيين وهدم ٣ أكواخ تابعة لهم. كما توالت أعمال الاعتداء؛ حيث قتل مواطن فلسطيني من قرية سخنين الجليل في ١٩٨١/١٢/٢٩، بانفجار لغم من مخلفات مناورات الجيش الاسرائيلي الذي كان قد رفض أن يمسح المنطقة تحسباً لمثل هذه الحوادث. وتبع ذلك الاشتباك مع أبناء القرية وإحضار القوات العسكرية الاسرائيلية، التي عادت، في ١٩٨٢/١/١٢، فاقتحمت القرى العربية في الجليل ضمن حملة عسكرية منسقة استمرت لمدة أسبوع كامل تقريباً، وتركزت الحملة بداية على قرى المثلث، وبخاصة الطيرة والطيبة وكفرقاسم، إلا أنها شملت ما مجموعه ١٠٠ قرية؛ حيث عزلت القرى واحتلتها القوات الاسرائيلية وفتشت المنازل واعتقلت العديد من المواطنين، فيما راح الجنود الصهاينة يطلقون النار داخل الشوارع وفي الهواء إرهاباً.

وأخيراً، فإذا كان من حاجة إلى المزيد من البرهان على تصاعد حالة الحرب بين الشعب الفلسطيني وبين الغزاة الصهاينة في الآونة الأخيرة، فتكفي نظرة سريعة إلى قائمة المعتقلين والمحكومين، كما صدرت خلال الشهرين الأخيرين؛